

التضخم وتطبيع السياسة النقدية يدفعان بعوائد السندات العالمية إلى الارتفاع

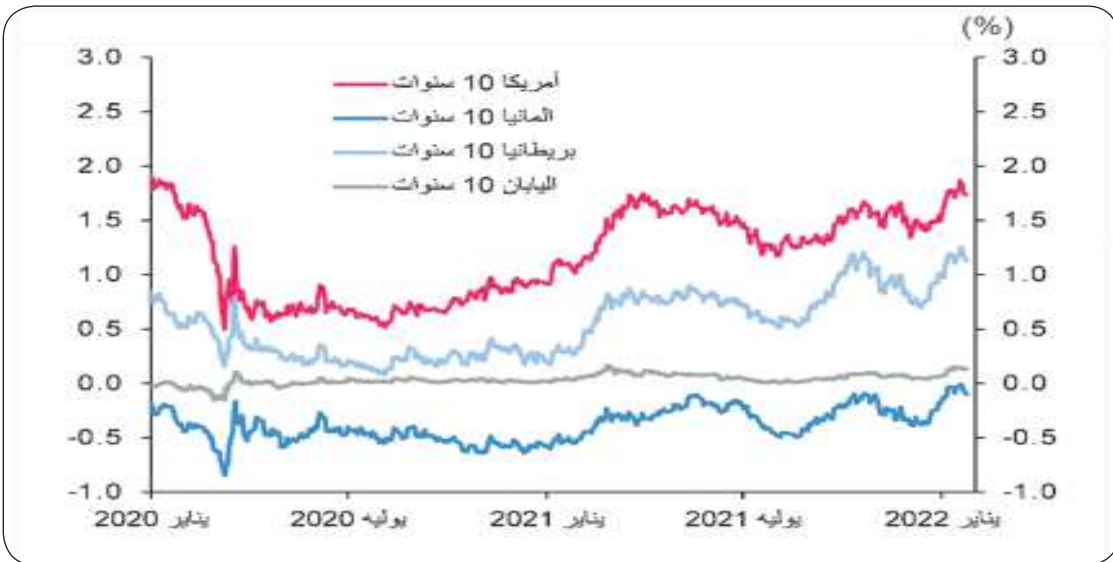
# «الوطني» : 20 مليار دولار.. قيمة سندات وصكوك دول الخليج خلال الربع الرابع من 2021

استمرار النمو بوتيرة جيدة في يناير مع وصول عائدات السندات الأمريكية لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوياتها منذ عامين

من عام 2021، ويعتبر تباطؤ وتيرة إصدار السندات في الربع الرابع من الأمور الموسمية وقد يعزى لوصول الحكومات للمستويات المستهدفة لهذا العام، وجاءت الجهات السيادية في الصدارة من حيث حجم الإصدارات، والتي جاء أكثر من نصفها من السعودية (11 مليار دولار) تليها الإمارات (5.2 مليار دولار)، وشملت أبرزها إصدار أول سندات اتحادية إماراتية، إذ جمعت 4 مليارات دولار على ثلاث شرائح، وتجاوزت طلبات الاكتتاب أكثر من 22.5 مليار دولار. وأصدرت السعودية سندات بقيمة 8.8 مليار دولار كجزء من عملية شراء مبكر لصكوك تستحق السداد في عام 2022. وبصفة عامة، كان 2021 عاماً قياسيًّا بالنسبة لإصدارات الإقليمية، إذ بلغت قيمتها حوالي 105 مليار دولار أمريكي، مما رفع إجمالي أدوات الدين مستحقة السداد إلى أعلى مستوياته على الإطلاق بوصله إلى 614 مليار دولار أمريكي في ظل استفادة الجهات المصدرة للانخفاض القياسي الذي شهده تكاليف الاقتراض. وقد تظل الإصدارات الخليجية قوية نسبياً في عام 2022 بسبب استمرار الاحتياجات التمويلية، إلا أنه من المرجح أن تراجع في ظل ارتفاع أسعار النفط وانخفاض مستويات العجز. كما أن تسريع الاحتياطي الفيدرالي تطبيع السياسة النقدية لمستويات ما قبل الأزمة قد يدفع عائدات السندات الخليجية إلى الارتفاع على المدى المتوسط، مما يزيد من تكاليف الاقتراض ويؤدي إلى تباطؤ وتيرة إصدار السندات.

## نمو إصدارات أدوات الدين الخليجية في 2021 بسبب تزايد الاحتياجات لسد العجز وانخفاض تكاليف الاقتراض

في البحرين، التي تشهد سندات أعلى عائد بين أقرانها، وعادة ما تكون أقل مقاومة للصدمات، فقد شهدت ارتفاع أسعار سندات أبو ظبي والبحرين والسعودية نموًا متواضعًا إلى حد ما على أساس ربع سنوي بمقدار 16 و 8 و 2 نقاط أساس، على التوالي. واتخذت السندات العمالية اتجاهًا معاكسًا، بانخفاض عائدتها 9 نقاط أساس على أساس ربع سنوي نتيجة لتحسن المؤشرات الرئيسية للأوضاع المالية، بما في ذلك نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز المالية العامة. إضافة إلى قيام وكالات التصنيف الائتماني، موديز وستاندر أند بورز في أكتوبر بتغيير النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان إلى "مستقرة" و "إيجابية"، على التوالي. وقامت وكالة فيتش بخطوة مماثلة في ديسمبر، وبشكل متماثل، فقد يؤدي تحسن البيئة التشغيلية في السعودية، والتي ساهمت في قيام وكالة موديز برفع النظرة المستقبلية إلى "مستقرة"، إلى الحد من إمكانية ارتفاع العوائد. أما



رسم بياني يوضح عوائد السندات القياسية العالمية

ارتفعت بمقدار 32 نقطة أساس و 29 نقطة أساس، على التوالي. وفي ذات الوقت، شهدت عائدات سندات أبو ظبي والبحرين والسعودية نموًا متواضعًا إلى حد ما على أساس ربع سنوي بمقدار 16 و 8 و 2 نقاط أساس، على التوالي. واتخذت السندات العمالية اتجاهًا معاكسًا، بانخفاض عائدتها 9 نقاط أساس على أساس ربع سنوي نتيجة لتحسن المؤشرات الرئيسية للأوضاع المالية، بما في ذلك نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز المالية العامة. إضافة إلى قيام وكالات التصنيف الائتماني، موديز وستاندر أند بورز في أكتوبر بتغيير النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان إلى "مستقرة" و "إيجابية"، على التوالي. وقامت وكالة فيتش بخطوة مماثلة في ديسمبر، وبشكل متماثل، فقد يؤدي تحسن البيئة التشغيلية في السعودية، والتي ساهمت في قيام وكالة موديز برفع النظرة المستقبلية إلى "مستقرة"، إلى الحد من إمكانية ارتفاع العوائد. أما

الاصابة بالفيروس. الرسم البياني 2: التغيير في عوائد السندات العالمية لأجل 10 سنوات في الربع الرابع 2021 (نقطة أساس، على أساس المصدر: تومسون رويترز داتاستريم). عائدات غالبية السندات الخليجية ترتفع في الربع الرابع 2021. ارتفعت عائدات السندات السيادية متوسطة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان، في الربع الرابع من عام 2021، على خلفية ارتفاع عائدات السندات العالمية التي بدأت رحلة صعودها في نوفمبر. وتسارعت وتيرة ارتفاع عائدات السندات الخليجية في يناير، مما أدى إلى تزايد الفارق بينها وبين عائدات سندات الخزنة الأمريكية، وربما يعكس ذلك تزايد المخاطر كردة فعل لتشديد الاحتياطي الفيدرالي لسياسته النقدية. وجاءت بزيادة عائدات سندات على أساس ربع سنوي، إذ

وتوقعت التضخم هي المحركات الرئيسية لعائدات السندات. ويمكن أن تكتسب سندات الخزنة المزيد من الزخم بمجرد انتهاء الاحتياطي الفيدرالي من تقليص برنامج شراء الأصول في مارس المقبل، مما يمهّد الطريق لرفع أسعار الفائدة للمرة الأولى خلال العام الحالي، والذي عادة ما يؤدي إلى رفع عائدات السندات. وستكون عائدات السندات هناك فرصة قوية لارتفاع عائدات السندات في حالة استمرار التضخم فوق المستوى المستهدف الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى تأكيد النمو الاقتصادي لمرونته، مما سيدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى اتخاذ موقفًا أكثر تشددًا في السياسة النقدية. من جهة أخرى، قد تتخفّض عائدات السندات استجابة لتراجع معدلات التضخم، وقلة مرونة النمو، إضافة إلى تقلبات الأصول ذات المخاطر المرتفعة نسبيًا كالأسهم واحتمال تفاقم الأوضاع على خلفية زيادة حالات

في نوفمبر على خلفية تراجع حدة المخاوف من الفايروس والأهم من ذلك، إشارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة عدة مرات في عام 2022 لكبح جماح التضخم. وعلى الرغم من ارتفاع عائدات السندات بوتيرة مطردة منذ نوفمبر الماضي، إلا أن السندات البريطانية لأجل 10 سنوات وسندات الخزنة الأمريكية أنهت الربع على تراجع طفيف بمقدار 5.2 نقطة أساس و 2.9 نقطة أساس، على التوالي. وفي المقابل، أنهت عائدات السندات السيادية اليابانية والألمانية الربع على ارتفاع هامشي بمقدار 0.5 نقطة أساس و 1.6 نقطة أساس، على التوالي. وامتد الاتجاه الصعودي خلال شهر يناير، إذ واصل المستثمرون تقييم موقف الاحتياطي الفيدرالي المتشدد، واستمرار تخفيض تدابير التيسير الكمي، وارتفاع معدل التضخم لمستويات قياسية جديدة. نموًا اقتصاديًا وسياسات الاحتياطي الفيدرالي

## عائدات السندات الخليجية تشهد نموًا أكبر مع اتساع الهامش مقارنة بعائدات سندات الخزنة الأمريكية

المستثمرين وتزايد الطلب. ويعكس الرقم الإجمالي، الذي شهد ارتفاعًا هامشيًا عن مستويات عام 2020، استمرار الاتجاه الصعودي للإصدارات الإقليمية في ظل احتياجات إعادة التمويل والعجز المالي، وعلى الرغم من أن هذا الأخير قد تراجع بشكل كبير بفضل ارتفاع أسعار النفط، وتوقع عودة العديد من الدول الخليجية إلى تسجيل فائض في موازنة السنة المالية الحالية. إلا أنه من المرجح أن تظل الإصدارات قوية نسبيًا في عام 2022 باعتبار أن تكاليف الاقتراض ما تزال منخفضة، وإن كانت بدأت في الارتفاع، واستمرار المتطلبات التمويلية لتلك الدول. تغيرات هاشمية لعوائد السندات العالمية ثابنت تحركات عائدات السندات القياسية، إلا أنها لم تشهد تغيرًا يذكر حتى نهاية الربع الرابع من 2021. وجاءت التراجعات في وقت سابق من هذا الربع في ظل حالة عدم اليقين تجاه السياسات النقدية وارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا وتباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن العوائد انتعشت

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أن عائدات السندات القياسية العالمية متوسطة الأجل انخفضت في بداية الربع الرابع من عام 2021، إلا أن أغلبها عكس مساره وأنهى الربع الأخير من العام دون تغيير تذكر فيما يعزى، في المقام الأول، إلى تزايد معدلات التضخم وإمكانية تشديد السياسة النقدية. وقد يكون خفض البنوك المركزية لوتيرة شراء السندات قد ساهم في ارتفاع عائدات السندات، وربما بدرجة أقل، تزايد قوة الدولار، إذ من المقرر أن يوقف الاحتياطي الفيدرالي شراء السندات في مارس المقبل. وامتد الاتجاه الصعودي للعائدات حتى يناير، مع وصول السندات الأمريكية لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عامين عند 1.9 % قبل أن تراجع مؤخرًا. وشهدت عائدات السندات الخليجية نموًا أكبر، إذ بدأت الفروقات الضيقة تاريخيًا مقابل سندات الخزنة الأمريكية في عام 2021 في العودة إلى وضعها الطبيعي في ظل تطبيق الاحتياطي الفيدرالي لسياسات أكثر تشددًا.

ومع وصول الجهات المصدرة في الغالب للمستويات المستهدفة لهذا العام، تراجعت إصدارات سندات اليوروبوند وأدوات الدين المحلية التي طرحتها الدول الخليجية في الربع الرابع من عام 2021، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 20 مليار دولار. إلا أن عام 2021 شهد أداءً قويا بصفة عامة، إذ تم إصدار 105 مليار دولار من السندات والصكوك، وشهدت تلك الأخيرة زيادة ملحوظة وسط أقبال

# 4.09 مليارات دولار.. إجمالي الدخل التشغيلي لـ «سوني» خلال الربع الثالث من 2021



تاكاهيرو فوجيتا

سجلت شركة سوني إيرادات تشغيلية قوية للربع الثالث من السنة المالية 2021 وصلت إلى 4.09 مليار دولار أمريكي (465.2 مليار ين ياباني)، بزيادة قدرها 32. % مقارنة بـ 3.09 مليار دولار أمريكي (351.9 مليار ين ياباني) في الفترة نفسها من السنة المالية 2020.

وفي نهاية 31 ديسمبر 2021، حققت المبيعات الإجمالية المسجلة للربع الثالث من السنة المالية 2021 نحو 26.66 مليار دولار أمريكي (3.031 تريليون ين ياباني) بزيادة قدرها 13. % مقارنة بـ 23.69 مليار دولار أمريكي (2.694 تريليون ين ياباني) في السنة المالية 2020. ويعزى هذا النمو القوي في الدخل الإجمالي الكبير للمبيعات والتشغيل إلى منتجات حلول التصوير والمستشعرات.

كما وشهدت أعمال شركة سوني بيكتشرز زيادة قدرها 1.31 مليار دولار أمريكي (149.4 مليار ين ياباني) وهي تمثل قفزة قياسية بنسبة 636. % في الدخل التشغيلي الموحد للسنة المالية 2021 مقابل 178.5 مليون دولار أمريكي في العام الماضي (20.3 مليار ين ياباني). وزادت مبيعاتها المجمعة إلى

لمنتجات خدمات الألعاب والشبكات انخفاضاً قدره 7.15 مليار دولار أمريكي (813.3 مليار ين ياباني) بعد أن كانت 7.76 مليار دولار أمريكي (883.2 مليار ين ياباني)، إلا أن الدخل التشغيلي ارتفع بنسبة 15 في المائة ليسجل 817 مليون دولار أمريكي (92.9 مليار ين ياباني) مقابل 710 ملايين دولار أمريكي (80.8 مليار ين ياباني). وتعليقاً على هذه النتائج، صرح تاكاكيو فوجيتا، المدير التنفيذي لشركة سوني الشرق الأوسط وأفريقيا، قائلاً: "مازلت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا سوقاً

رئيسية لنمو أعمال شركة سوني. وعلى الرغم من تبعات الجائحة العالمية، جاء أداء معظم فئات التشغيل قوياً خاصة في منتجات الشاشات التلفزيونية. وقد ساهم إطلاق تقنية الذكاء الإدراكي الجديدة في تلفزيونات BRAVIA في زيادة الطلب على شاشات سوني العالية الجودة وشاشات OLED الكبيرة بما فيها موديلي A90J و A80J. لا شك بأن قضاء عدد أكبر من العملاء وقتاً أطول في منازلهم واعتمادهم على شاشات التلفزيون لمشاهدة محتوى الفيديو عند الطلب والألعاب والرياضة قد لعب دوراً في زيادة الأرباح. كما أدى التزايد المستمر في

سجلت شركة سوني إيرادات تشغيلية قوية للربع الثالث من السنة المالية 2021 وصلت إلى 4.09 مليار دولار أمريكي (465.2 مليار ين ياباني)، بزيادة قدرها 32. % مقارنة بـ 3.09 مليار دولار أمريكي (351.9 مليار ين ياباني) في الفترة نفسها من السنة المالية 2020.

وفي نهاية 31 ديسمبر 2021، حققت المبيعات الإجمالية المسجلة للربع الثالث من السنة المالية 2021 نحو 26.66 مليار دولار أمريكي (3.031 تريليون ين ياباني) بزيادة قدرها 13. % مقارنة بـ 23.69 مليار دولار أمريكي (2.694 تريليون ين ياباني) في السنة المالية 2020. ويعزى هذا النمو القوي في الدخل الإجمالي الكبير للمبيعات والتشغيل إلى منتجات حلول التصوير والمستشعرات.

كما وشهدت أعمال شركة سوني بيكتشرز زيادة قدرها 1.31 مليار دولار أمريكي (149.4 مليار ين ياباني) وهي تمثل قفزة قياسية بنسبة 636. % في الدخل التشغيلي الموحد للسنة المالية 2021 مقابل 178.5 مليون دولار أمريكي في العام الماضي (20.3 مليار ين ياباني). وزادت مبيعاتها المجمعة إلى

## في تقرير جديد لعلم «اقتصاد الصحة» «المعهد السويدي»: الكويت مطالبة بوضع خطة وطنية لمكافحة السرطان

وطنية جديدة لمكافحة السرطان، حيث كان هناك عدم وجود تمويل مخصص للخطة الخمسية للفترة من 2013-2018، وعدم وجود تقييم رسمي لمدى فعاليتها بعد انتهائها. وشدد التقرير على ضرورة إجراء تقييم شامل للخطة من أجل تعلم الدروس المستفادة منها وإرساء أسس خطة جديدة تضي قدماً، وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى إصابة المرضى بالسرطان في سن أصغر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إلا أنه يذكر أيضاً أن الفئة السكانية من الشباب في المنطقة يمكن أن تكون "بصيص أمل" في محاولات مكافحة المرض. ويشير مؤلفو التقرير إلى أن تسخير الإمكانيات الكامنة في الشباب يمثل العامل الرئيسي في الحد من عبء مرض السرطان على الأفراد والأسر والمجتمعات، فضلاً عن الحد من عبئه المالي على الاقتصادات الوطنية. وبهذه المناسبة، قال توماس هوفمارشر، الخبير الاقتصادي في مجال الصحة في المعهد السويدي لعلم اقتصاد الصحة: "يشهد عدد حالات السرطان التي تم تشخيصها حديثاً تزايداً ملحوظاً في جميع دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ويرتبط ذلك جزئياً بالتغيرات الديموغرافية والاتجاهات غير المواتية في عوامل الخطر الرئيسية مثل التدخين والسمنة. وهذا يعني أن السرطان في طريقه لأن يصبح السبب الثاني لعبء المرض في دول الشرق الأوسط وأفريقيا. كان السرطان يمثل السبب الرئيسي الثالث للوفيات في البلدان النامية التي شملتها الدراسة في عام 2000، وأصبح يحتل المرتبة الثانية للوفيات بعد أمراض القلب والأوعية الدموية في ستة من أصل البلدان التسعة في 2016".

أفاد تقرير صدر عن المعهد السويدي لعلم اقتصاد الصحة، المؤسسة البحثية العالمية في مجال الرعاية الصحية، أن حالات الإصابة بمرض السرطان في المنطقة يمكن أن ترتفع بمعدل الضعف تقريباً خلال الفترة بين عامي 2020 و2040، وذلك في حال لم يتم اتخاذ إجراءات فورية للحد من هذا الارتفاع وانتشار المرض. ويكشف تقرير المعهد السويدي، الذي تم إجراؤه بالتعاون مع مجموعة البحوث الدوائية ومصنعي أمريكا "PhRMA" وإصداره بالترتيب مع الاحتفال باليوم العالمي للسرطان لهذا العام، أن حالات السرطان التي تم تشخيصها حديثاً يمكن أن ترتفع من 410.000 إلى 720.000 بحلول عام 2040، فضلاً عن وجود عوامل النمو السكاني، والشخصية بين أفراد المجتمع، والتغيرات في نمط الحياة، والتي تساهم جميعها في زيادة انتشار المرض وحالات الإصابة به في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بصورة أسرع من أي مكان آخر في العالم. ويقوم التقرير من خلال تقييم حالة رعاية مرضى السرطان في تسعة بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا هي الجزائر ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وجنوب أفريقيا والإمارات، بالبحث بعمق في أربعة مجالات رئيسية لمكافحة السرطان تشمل الوقاية، والكشف المبكر، والتشخيص والعلاج، والبقاء على قيد الحياة، إلى جانب العنصر الخامس الشامل والمتنقل في الإدارة الرشيدة للمرض. وأشار التقرير إلى أن من بين التوصيات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة فيما يتعلق بالكويت، هي ضرورة قيام الدولة بوضع خطة

محتوى منصات التواصل الاجتماعي إلى نمو قوي في مبيعات منتجات التصوير الرقمي مثل كاميرات دونات الفيديو ZV-1 و ZV-E10 وكذلك الكاميرات القوية كاملة الإطار مثل كاميرا Sony Alpha 7 IV و Alpha 7 III والتي تتوفر سوني بإنتاجها. ونتوقع أن يستمر الطلب على هذه المنتجات ومجموعة منتجاتنا الجديدة خلال العام المالي 2022، ونحن متفائلون بزيادة نمو أعمالنا في المنطقة".

جدير بالذكر أن الخدمات المالية سجلت زيادة في إجمالي المبيعات والدخل التشغيلي، بينما شهدت منتجات وحلول الإلكترونيات انخفاضاً في إجمالي المبيعات والدخل التشغيلي مقارنة بالعام الماضي، وحققت المنتجات الموسيقية زيادة في إجمالي المبيعات ولكنها سجلت انخفاضاً في الدخل التشغيلي.

يذكر أن النتائج الموحدة للعام المالي 2021 ستصل إلى 87.61 مليار دولار أمريكي (9.9 تريليون ين ياباني)، بينما يتوقع أن تبلغ الإيرادات التشغيلية 10.61 مليار دولار أمريكي (1.2 تريليون ين ياباني).